كان كل منها ولدة فقالت احدى المرئتين على احد الصبيين فقتلته فادعت كل واحدة منها الباقي فقال كعب ليست سليمان بن داود ثم دعا بابناء فقرشه ثم امر المرئتين فوطئا عليه ثم مشى الصبي عليه ثم دعا القافة فقال انظروا في هذه الاقدام فالحقه باحدهما فقال عمر بن شبه واني صاحب عين مجرى عمر بن الخطاب فقال يا امير المؤمنين ان في عينا فاحمل الخراج فانشق فقال له مولاك فقال كعب يا امير المؤمنين ليس له ذلك قال ولم قال لانه يفيض ما ئه على ارضه فينسج في اماضي الناس ولو حبس ما ؤه في ارضه لعرفت فلم ينتفع بمائه ولا بارضه فمره فليحبس مائه عن اماضي الناس ان كان رضاه فقال لعمر انستطيع ان تقيس ما بك قال لا فكانت هذه لكعب

فصل ومن ذلك انه يجوز للحاكم الحكم بشهادة الرجل الواحد اذا عرف صدقه في غير الحدود ولم يوجب الله على الحكام الا يحكموا الا بشاهدين اصلا وانما امر صاحب الحق ان يحفظ حقه بشاهدين او شاهد وامرأتين وهذا لا يدل على ان الحاكم لا يحكم بأقل من ذلك بل قد حكم النبي صلى الله عليه وسلم بالشاهد واليمين وبالشاهد فقط قال ابن عباس قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد الواحد رواه ابو داود قال جابر بن عبد الله قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد رواه الشافعي عن الثقة عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جده وقال علي ابن ابي طالب قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بشهادة رجل واحد مع يمين صاحب الحق رواه البيهقي من حديث شبابة حدثنا عبد العزيز الماجشون عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جده وقال ابن ابي رافع قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاهد ويمين رواه يعقوب بن سفيان في مسنده قال المنذري وقد روى القضاء بالشاهد واليمين من رواية عمر ابن الخطاب وعلي ابن ابي طالب وابن عمر وعبد الله ابن عمرو وسعد بن عبادة والمغيرة ابن شعبة وجماعة غيرهم من الصحابة انتهى وعمرو بن حزم والزبير بن تغلبة وقضى عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب والنافعي الهدى شريح وعمر بن عبد العزيز قال الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد ان ذلك عندنا هو السنة المضى قال ابو

عبيد فذلك من السنن الظاهرة التي عليها اكثر من الروائز والحديث قال ابو عبيد وهو الذي نختاره اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم واقتصاصا لاكثره وليس ذلك مخالفا لكتاب الله عندنا فيه ولا بين حكم الله وحكم رسوله اختلافا وانما هو غلط في التاويل حين لم يجدوا ذكر اليمين في الكتاب ظاهرا فتطنوه غلطا وانما الخلاف لو كان الله ضرب اليمين فنفى عنها والله تعالى لم يضع من اليمين انما بينها الكتاب الى ان قال فرجل وامرأتان وامسك ثم ضربها السنة عاونا ذلك وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مفسرة للقرآن ومترجمة عنه على هذا اكثر الاحكام كقوله ان السنة والرجم على المحصن والرجم عن نكاح المرئة على عمتها وخالتها والتحريم من الرضاع ما يحرم من النسب وقطع الموارثة بين اهل الاسلام والكفر والجناية على المطلقة ثلاثا مما ليس الزوج الآخر في شرائع كثيرة ولا يوجد لفظها في ظاهر الكتاب ولكنها سنن شرعها رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلى الامة اتباعها كاتباع الكتاب وكذلك الشاهد واليمين لما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بها وانما في الكتاب ذكر رجل وامرأتان علم ان ذلك اذا وجد ثانيا فاذا عدمنا غير اليمين بعثناها كما علم حين مسح النبي صلى الله عليه وسلم على الخفين ان قوله وارجلكم معناه ان تكون الاقدام بادية وكذلك لما رجم المحصن في الزنا علم ان قوله فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة للبكرين وكذلك كلما ذكرنا من السنن على هذا فما ال الشاهد واليمين فرده من بينهما وانما هي لمدعي مال فله ذلك لان الاموال اثنان بظاهر الكتاب وقاعدة بتفسير السنة له فالمنزلة الاولى الرجلان والثانية الرجل والمرئتان والثالثة الرجل واليمين فمن انكر هذه لزمه انكار كل شيء ذكرناه لا يجد من ذلك بدا حتى يخرج من قول العلماء قال ابو عبيد وبقال لمن انكر الشاهد واليمين وذكر انه خلاف القرآن ما تقول في الخصم يشهد الرجل والمرئتان وهو واحد رجلين يشهدان لرجل فان قالوا الشهادة جائزة قيل ليس هذا قولي الخلاف وقد اشترط القرآن رضا ان لا يكون للمرئتين شهادة الا مع احد الرجلين فاذا شهد احد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)